

تلخص "فض الإشتباك مع الحالة الإسلامية" لفهمي هويدي

يدعي الاستاذ هويدي أنّ الوجهة نظر الرئيسي في البلاد العربية بشكل عام من حيث الحالة الإسلامية يتتقص عنفي الفهم الحقيقي وجهود التجاوب بين رؤساء البلاد ورؤساء الحركات الإسلامية. فيلحظ هويدي المفارقة في القرارات السياسية لأن تشترك الحكومات العربية في مفاوضات مع إسرائيل وليس مع الحركات الإسلامية مع إنها تتص دين الإسلام كالدين الرسمي في دستورها. ويشيرُ هويدي إلى أخطار هذا الموقف، لأن "الأصوليين" كما تطلق المدرسة الفكرية الأساسية (في رأيه) على هذه الحركات، لن يتعلم المبادئ المعتدلة مثل التشوية والتفاهم إذا تعاملت الحكومات معها بسياسة التجانب والتجاهل.

في رأي، لديي موقف الأستاذ هويدي منطوق، فبالطبع أنّ عدم التفاهم والتجاوب بين طرفين منتفسين أعلى السلطة والنفوذ يؤدي إلى التوتر والتنازع لا قرار له. ولكن لا أعرف إذا مثلَ هويدي أفكار الأغلبية في البلاد العربية في مقالته أم ربما يرتكب نفس الخطأ الذي يتهم أغلبية السياسيين العرب بارتكابه، أي تعميم مفاهم معقدة إلى مفهوم أبسط من الأمر الواقعر. فأعتقد أنّ العوامل المتداخلة في هذا الموضوع ليست سهلة للانحلال. وبالمقارنة مع المدرستين الأفكاريتين حول الحالة الإسلامية للثان تذكروهما هويدي، يقسم أحمد جميل عزل، من صحيفة "الغد الأردنية"، الحركات الإسلامية بذاتها إلى مآربع: الحركات الإسلامية السياسية التي في الحقيقة تتعامل مع رؤساء الحكومات العربية، والحركات "التكفيرية" التي فعلاً يؤمن بأن العنف هو حلٌ مفيدٌ لمشاكل سياسية، والتي ترفض التعامل مع الحكومات وتسبب إلى حدٍ ما الانطباع المجتمعي الذي يصفه هويدي في "المدرسة الأولى"، وحركات المقاومة الإسلامية و"الإسلام الطائفي" ويربط عزل هؤلاة الأخيرة بالطائفة الشيعية غالباً. ويبين عزل أنّ موقفه هو ضرورة اعتراف وجود هذا المربع من جهة، ومن جهة أخرى تفكيك نفس المربع، لكي تخسر الحركات التكفيرية والطائفية نفوذها وتركز حركات المقاومة على البلاد العربية المحتلة ووقف أفكار العنف (لعل ضد الكل سوى المحتلين) بشكل عام.

ويدعم برهان غليون، من جامعة السوربون بباريس، في مقالته "الديمقراطية العربية وبيع الحركات الإسلامية"، أهمية التوقف من العنف من طرف الحركات الإسلامية التي تستخدمها، ولكن هو يقاوم بتحليل هذه الظاهرة في تعقيداتها، ويُظهر كيف تستخدم السلطات القائمة مصطلحات لتحريض المجتمع ضد المتطرفين الإسلاميين خائفا منها وداعما الحكومات للأمن. فيقول غليون:

"إن الاستخدام المبالغ فيه لبيع العنف من أجل تبرير الحفاظ على الوضع القائم في البلاد العربية أو من أجل تبرير سياسات السيطرة الإمبراطورية في سياق خطاب الحرب على الإرهاب يمكن أن يقطع الطريق على القوى الديمقراطية، كما يمكن أن يقطع الطريق على انتزاع الشعوب العربية لحقها في تقرير مصيرها، لكن ليس هناك ما يمنع من أن ينقلب على أصحابه بأسرع مما يُعتقدون."

إن من الواضح أنّ كل هؤلاء المنظرين يوافقون على الأساس من حيث استصواب التفاهم بين الحركات الإسلامية والرؤساء السياسيين، وطريق التعاون وجهود كل الرؤساء أن يخدموا مصالح الأغلبية – أي طريق الديمقراطية. أما المقالتان الآخران فهما يعتبران التعقيدات بصورة أوضح من ما يصفها هويدي. فأعتقد أنّ رسالة مقالة هويدي هي أهمية التعامل مع الحركات الإسلامية كمجموعات مختلفة ليس كظاهرة واحدة تحاول الحكومات أن تتجنبها. ولا يولفر هويدي شرحا مفصلا للقضية كما يفسرها عزل وغليون، وهذه القضية تحتاج إلى المعالجة التفصيلية لتضع التعميم.